

التقرير التاممي لأشغال المؤتمر الجهوي المغاربي حول
"دور ومسؤوليات الجماعات المحلية في تطبيق
واحترام القوانين البيئية في بلدان المغرب العربي"
المنعقد يوم 20 فبراير 2006

مساء الخير،

سعيدة أن أقدم لكم التقرير الختامي لأشغال المؤتمر الجهوي المغاربي الذي اتخذ موضوعا له "دور ومسؤوليات الجماعات المحلية في تطبيق واحترام القوانين البيئية" المنظم من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، بتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والشبكة الدولية لتطبيق القوانين البيئية".

حضرات السيدات والسادة،

تشكل حماية البيئة اليوم مجالا جد محدد من قبل الجماعات المحلية، التي ترغب، وفي إطار تكريس المسلسل الديمقراطي من أجل استثمار المزيد من الجهود، قصد تلبية رغبات الساكنة في هذا المجال، وهو معطى لا يختلف حوله أحد.

وما تنظيم هذا اللقاء إلا تجسيدا للفاعلين المغاربيين لهذا الواقع، ودعوة الجماعات المحلية بجميع مكوناتها، للانخراط في هذه العملية، ويتضح ذلك من خلال كلمة السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، الذي أشار إلى تنامي دور الجماعات المحلية، صار قاسما مشتركا بين الدول المعاصرة، نظرا لعلاقة القرب التي تقيمها المجالس المنتخبة بمحيطها الذي يجعل منها فاعلا يوجد في خط المواجهة أكثر من غيره.

وفي الإطار نفسه أكد الأستاذ المحجوب الهيبة، الكاتب العام للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان على ضرورة عدم إغفال خصوصية كل جماعة، إذا أردنا أن تؤخذ مطالبتنا لهذه الجماعات للقيام بدورها في مجال حماية وتدبير البيئة بعين الاعتبار، حيث أنه صنف الجماعات، بين جماعات غابوية، وأخرى صناعية وثالثة عمرانية... بكل ما يحمله هذا التصنيف من بعد قانوني ومؤسستي.

ومن خلال عرض تجارب بعض الدول الصديقة اتضح بأن الجماعات المحلية تلعب بالفعل دورا فعالا في مجال حماية وتدبير البيئة، وذلك شريطة توفر منتخبيها على المعطيات والميكانيزمات الضرورية لذلك، خاصة القدرة على التفاوض، وفرض المقررات والبرامج (في مثال على ذلك التجربة الفرنسية المقدمة من طرف السيد Camille Durant، ومثيلتها المقدمة من طرف السيد Nic Frederiks من هولاندا، وكذلك التجربة الأمريكية المقدمة من قبل السيد Durwood Zaelke .

ونفس الدور يمكن أن تقوم به الجماعات المحلية على المستوى المغربي، وهو ما اتضح لنا من خلال العروض المقدمة من قبل كل من ممثلة المغرب السيدة نجات زروق، والمستشار الموريتاني السيد محمد لمني ولد ابوه، والمتحدث باسم تونس الشقيقة السيد سمير كعبي، الذين لامسوا عن قرب ما تتوفر عليه الجماعات المحلية في المغرب العربي من أدوات قانونية وميكانيزمات للضبط الإداري التي يمكن أن تمكنها من الإنخراط في مسلسل الحكامة البيئية الفعالة شريطة تفعيلها.

وقد تخلل جميع المداخلات مجموعة من التساؤلات والملاحظات، أكدت مدى وعي الإنسان المغربي باعتباره مكونا أساسيا لجسم الجماعات المحلية بأهمية ودور هذه الأخيرة في مجال المحافظة على تراثنا البيئي.

والسلام عليكم.